



ISSN 2566-8048 Print
ISSN 2566-8056 Online



مجلة العلوم السياسية والقانون

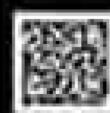
دورية دولية محكمة

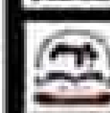


العدد 32 – يونيو/حزيران 2022 . المجلد 06

مجلة العلوم السياسية والقانون







Journal of Political Science and Law

International scientific periodical journal

Issue : June 2022. N° 32 Vol :06





مجلة العلوم السياسية والقانون

هي مجلة دولية محكمة تصدر من المانيا- برلين

وتعنى المجلة بمجال الدراسات والبحوث في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية والقانون والسياسات المقارنة والنظم المؤسسية الوطنية

أو الاقليمية او الدولية

الترميز الدولي للمجلة:

الإصدار الالكترون: ISSN 2566- 6508

"**Journal of Political Science and Law**" is an international
peer-reviewed journal
issued by the Democratic Arabic Center - Germany – Berlin
The journal is concerned with research studies and research
papers in the fields of
political science, international relations, comparative law and
policy, and national or
regional institutional systems

ISSN 2566-8056 Online

الناشر:

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

والاقتصادية

برلين- المانيا

Germany :
Berlin 10315 Gensinger Str: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon: 00491742783717
E-mail : journal@democraticac.de

شروط النشر

شروط النشر:

- أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا لمجلة العلوم السياسية والقانون، و ألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر المقالات باللغات العربية و الفرنسية و الانجليزية
- الالتزام بالمعايير الأكاديمية والعلمية المعمول بها دوليا في إعداد الأعمال العلمية، أهمها الأمانة العلمية.
- أن يكون المقال مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والأشكال.
- يكتب على الصفحة الأولى من المقال ما يلي: اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والانجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، مؤسسة الانتساب(الجامعة والكلية)، البريد الإلكتروني.
- كتابة عنوان المقال باللغتين العربية والانجليزية
- وضع ملخصين وكلمات مفتاحية للمقال باللغتين العربية والانجليزية في حدود 300 كلمة.
- إتباع طريقة التهميش أسفل الصفحات بطريقة غير تسلسلية حيث يبدأ ترقيم التهميش وينتهي في كل صفحة كما يلي: اسم الكاتب ، لقب الكاتب، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر ، سنة النشر، ص
- **توثق المراجع حسب الترتيب الأبجدي في نهاية المقال وتصنف إلى:**

1-مراجع باللغة العربية: (1-الكتب-2- القوانين والمواثيق الدولية-3- المقالات-4 المواقع الاليكترونية)

2- المراجع باللغة الأجنبية : (1-الكتب-2- القوانين والمواثيق الدولية-3- المقالات-4 المواقع الاليكترونية)

3- طريقة كتابة المراجع:

-الكتاب: لقب الكاتب، اسم الكاتب ، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر ، سنة النشر

-المقال: لقب الكاتب ، اسم الكاتب،"عنوان المقال"، اسم المجلة، العدد، سنة النشر ، الصفحة.

المواقع الاليكترونية: لقب الكاتب، اسم الكاتب،" عنوان المقال" اسم الموقع الالكتروني.

–رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه ، اسم الجامعة، اسم الكلية، السنة.

-إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

-يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

شروط النشر

نوع الخط هو Traditional Arabicحجم 16 بارز (Gras) بالنسبة للعنوان الرئيسي، وحجم 14 بارز بالنسبة للعناوين الفرعية، وحجم 14 عادي بالنسبة للمتن، وحجم 11 عادي بالنسبة للجداول والأشكال إن وجدت، وحجم 9 عادي بالنسبة الهوامش.

أما المقالات المقدمة باللغة الأجنبية تكون مكتوبة بالخط Times New Roman.12

ترك هوامش مناسبة (2.5)من جميع الجهات.

يتراوح عدد كلمات البحث من 4000 كلمة إلى 7000 كلمة

يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

journal@democraticac.de

- يتم تحكيم البحث من طرف محكمين أو ثلاثة.
- يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.
- يمكن للباحث إجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور سالفا.
- يخضع ترتيب المقالات في المجلة على أسس موضوعية.
- لا يرسل المقال إلى هيئة التحكيم في حالة عدم اتباع كل شروط النشر
- تعبر المضامين الواردة في المقال على أراء أصحابها ولا تمثل أراء المجلة.

المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

فهرس العدد

فهرس العدد

فهرس العدد

الاستقرار والتنمية . جدلية علاقة التأثير والتأثر

Stability and development .Dialectic and relationship Of influence and influence

د. أحمد صالح علي بافضل- رئيس مركز البحوث ودراسات التنمية جامعة القرآن والعلوم الإسلامية: اليمن

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة علاقة الاستقرار والتنمية وتأثر كل منهما بالثاني والتأثير فيه، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، وتهدف الدراسة إلى فك جدلية البدء بأيهما والمقدار الذي ينبغي عند اتخاذ القرار في التعامل معهما. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: تأثر الاستقرار بالتنمية والعكس وجودا وعدما ونقصا وزيادة، وجود علاقة متشابكة وقوية بين الاستقرار والتنمية، لا يمكن إطلاق أولوية البدء بالتنمية أو السعي للاستقرار عند الكلام عن حالة معينة، بل يتم النظر وفقاً للواقع ومتطلباته، وإن كان الأصل نظرياً تقدم الاستقرار قبل التنمية، يمكن عمل بعض المقاربات المعيارية لتوضيح العلاقة بين الاستقرار والتنمية. وخرجت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة دراسة موضوع العلاقة دراسة عميقة ومستوعبة، مع دراستها أيضا كدراسة حالة لكل البلدان، طرق هذا الموضوع في الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات، على الحكومات النظر بروية عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالاستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار، التنمية، التأثير والتأثر السياسي.

Summary of the study:

The study dealt with stability and development and affected each other and influenced by, The researcher used an analytical descriptive approach, and the study aims to end the dispute over the beginning and the amount to be chosen when making a decision to deal with them. The study has reached the results of them: The stability of development and vice versa is an existence and decrease and decrease and an increase, there is a tangled and strong relationship between stability and development, The initiation of development can not be launched or the pursuit of stability when speaking about a particular situation, but is considered in accordance with reality and its requirements, although the original is theoretical of stability before development, Some standard approaches can be done to illustrate the relationship between stability and development. The study was received by recommendations from them: the need to study the issue of a deep and consistent study, With its study as well as a case of case for all countries, ways of this subject in scientific research, scientific messages and studies, Governments should quietly consider making important decisions on stability and development.

key words: Stability, Development, The influence and political influence.

environment

مقدمة

لا تنمية بغير استقرار بدهية لا تطلُب برهانا، فلا بناء مع ضجيج الأسلحة، كما لا عمران مع شبه توقف للحياة، ولا همة للإنسان القائم بالتنمية مع العوز والحاجة والخوف المصاحبة لعدم الاستقرار، فضلاً عن بروز الحالة الحربية في صدارة أهداف الدولة ومواردها وحركتها كلها مما يعني تأخير متطلبات التنمية.

كما أن الاستقرار يتطلب تنمية تحجم تطلعات المستشرف للصدارة، وتكبح جموح الأهواء الساعية للهدم، بل إن وجود التنمية يُطمِّن الحريصَ على بلده أن لا ينجر وراء فتنة داخلية تعم.

فكل من التنمية والاستقرار يطلُب الآخرَ، ويستلزم وجودَه، وهي جدلية ليس فكها بسيطاً كما يتبادر للمرء بأن نقول بتقدم الاستقرار على التنمية وإن كان ذلك ابتداء صحيحاً نظرياً من حيث الأصل لكن صيرورة المسلكين والظاهرتين في ميدان العمل يُظهر تشعّ͏͏ُب العلاقة بينهما، وتعقدها بل يجعلها كالجدلية المتجاذبة الأطراف.

وما كان كذلك حريٌ أن يتم معالجته، وها نحن نلج هذا الباب في هذا البحث، علنا نظفر بما يوضح العلاقة ويجليها، أو على الأقل نفتح ملف موضوع العلاقة وأثرها في سير الأمم والشعوب، ومن ثم يكون العمل وفقها والله المستعان بحصول ذلك.

موضوع البحث:

البحث دراسة تبحث في جدلية العلاقة بين التنمية والاستقرار ومقدار تأثير كل منهما على الآخر، وأيهما هو المقدمة المفروضة للثاني، وتحاول وضع معايير مقاربة لكيفية البدء بأي من الاثنين، ومقدار الاهتمام بهما.

مشكلة البحث:

مع وجود علاقة متشابكة ومعقدة بين الاستقرار والتنمية مع أن الأصل كون الاستقرار يسبق التنمية لكن للتنمية تأثير في الاستقرار، فكيف نوفق بين الأمرين ونحل الجدلية القائمة بينهما.

حدود البحث:

الفكر التنموي للتنمية الشاملة بكل مجالاته وآفاقه وأنواعه ودراساته.

هدف البحث:

1. بيان أهمية الاستقرار في التنمية.
2. بيان كيفية توظيف التنمية في الوصول إلى الاستقرار.
3. إيجاد مقاربة معيارية للعلاقة بينهما من حيث الواقع والأهمية والفعل من القائم.

أهمية الدراسة:

1. غياب الاستقرار عن كثير من البقاع، مع وقوع البلدان في تخبطات عدم الاستقرار في طريقها إلى التنمية.
2. عدم وجود معايير واضحة تفك اشتباك التداخل الجدلية بين الاستقرار والتنمية بحسب علمنا.
3. ضرورة التذكير المتجدد بتلك العلاقة دائما لما لها من أثر في حياة الشعوب والأمم والبلدان.

أسئلة البحث:

1. هل الاستقرار مقدم على التنمية أو التنمية مقدمة على الاستقرار.
2. هل توجد علاقة تأثير وتأثر بينهما.
3. هل يمكن إيجاد معايير للبلد في التصدي لهما، ومقادير الاهتمام بهما.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي، التحليلي، والاستنتاجي، حيث يقوم الباحث بتوصيف مفاهيم البحث، ثم تحليل العلاقة بينهما، وبعد ذلك يتم العمل على استنتاج نوع ونمط العلاقة بين الطرفين.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وخاتمة بينهما ثلاثة محاور:

التمهيد: وفيه أمران:

مفاهيم البحث.

العناصر المتعلقة بالاستقرار.

المحور الأول: حاجة التنمية إلى الاستقرار.

المحور الثاني: حاجة الاستقرار إلى التنمية.

المحور الثالث: العلاقة المتشابكة والتبادلية بين الاستقرار والتنمية.

ثم خاتمة.

التمهيد:

كأرضية لتناول الدراسة نستعرض أمرين؛ أولهما: مفاهيم الدراسة، والثاني: المتعلقات التوضيحية للاستقرار.

أولاً: مفاهيم البحث:

الاستقرار، والتنمية.

1. الاستقرار:

يرجع الاستقرار في اللغة إلى السكون والتمكن يُقال (استقر) بالمكانتمكنوسكن[1].

ومن تعريفاته كونه (مد قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وحسن التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، دون استعمال العنف فيه الذي هو أحد ظواهر عدم الاستقرار السياسي)[2].

وعدم الاستقرار يعني (حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف العلنية كدلالة عل التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم)[3].

وكتوضيح إجرائي فعدم الاستقرار يتمثل في (لجوء بعض القوى والجماعات إلى الاستخدام المتزايد للعنف السياسي وعدم لجوؤها إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع الاجتماعي القائم)[4].

وهذا المعنى هو الذي نمشي عليه في بحثنا.

فنقصد بالاستقرار. هنا . سير جماعات المجتمع العرقية والسياسية والمجتمعية وفقا للقواعد الدستورية وفي نطاق القانون ونظام الدولة العام، وعدم إحداث ما يعرقل السكينة والأمن والنظام المجتمعي والرسمي والفردي العادي.

مصطلحات مشابهة:

نورد منها: السلم، الأمن.

أ- السلم:

السلم في اللغة العافية وعدم وجود شر، ولا تعدٍّ ولا إثم، ومنه المسالمة وعدم الحرب[5].

وأما السلم المجتمعي فهناك تعريفات عدة، ومنها كونه حالة الوئام بين الطوائف والفئات مع بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد[1].

[1] مصطفى: إبراهيم وآخرون، المعجمالوسيط(2/ 725)، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
[2] حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 95، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books
[3] من تعريف Johnson عنه حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 98، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books
[4] حارث ,شبلي دوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 99، تُنظر على هذا الرابط
books.google.com › books
[5] ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب (303/1)، ط 3، بيروت: دارصادر، 1414 هـ.

فيدخل في مفهوم السلم سيرورة الوئام والتناغم والتفهم والتعايش في علاقات بين الفئات والمجموعات والطوائف فيما بينها في المجتمع الواحد.

ومن خلال تعريف السلم يتبين أن السلم المجتمعي هو أهم مظاهر الاستقرار، فاختلال السلم يعني اختلال الاستقرار.

ب- الأمن:

يُقال ((أمن)أمن او أمانا.. اطمأن ولم يخفه وآمن)[(2)].

ومن تعريفات الأمن كونه (خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا)[(3)].

فالأمن هو شعور فردي ومجتمعي بالطمأنينة وعدم الخوف من مجريات الأحداث والوقائع

وعلى هذا إذن فالأمن أحد ثمرات الاستقرار ونتائجه.

2. التنمية:

التنمية لغة ترجع إلى التكثير والزيادة، وكثرت تعريفاتها جدا، ومن أوضحها وأسهلها تعريف الإيسيسكو حين قالت: (تعني "تنمية"، بكل بساطة، التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية، والمعنوية)[(4)].

ومن تعريفات التنمية الشاملة: (السياسات والبرامج والأعمال الموصلة لأقصى ممكنات الصلاح والانتفاع بالحياة حاضراً ومستقبلاً)[(5)]، ونقصد بالتنمية . هنا . التنمية الشاملة .

([1])القيسي: محمد وائل، السلم المُجتمعي: المقومات وأليات الحماية ـ محافظة نينوي أنموذجاً ـ العراق: مركز نون للدراسات الاستراتيجية، 2017م.

([2]) مصطفى: إبراهيم وآخرون، المعجمالوسيط(1/ 28).

([3]) تعريف: دومينيكدافيد، عنه: خطير: نعيمة، الأمنكمفهوممطاطيفيالعلاقاتالدولية ... إشكاليةالتعريفوالتوظيفص 245، جامعة الجزائر، 2/ 2018، مقال عل الرابط:http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rare/article/download/217/193/

([4]) دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي ، إعداد : المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة ـ الإيسيسكو ، متاح على هذا الرابط http://iefpedia.com/arab/?p=5006 .

([5]) هذا تعريف التنمية كعملية ويقابله تعريف التنمية كحالة نرمي الوصول إليها، ويمكننا تعريف التنمية كحالة الوصول لأقصى ممكنات الصلاح الإنساني والكوني والأرضي وما فيهما؛ ينظر: بافضل: أحمد صالح، آليات التنمية في الشريعة الإسلامية ص28، ط 1، تريم: تريم للدراسات والنشر، 1441هـ -2021م.

ثانياً: متعلقات توضيحية للاستقرار:

يتطلب التهيئة للدراسة أن نستعرض جملة من متعلقات الاستقرار، وأما التنمية فمشهورة واضحة متداولة فلا تحتاج كثير إيضاح.

1. **مظاهر الاستقرار:**

أ. السلم وعدمه.

ب. توفر الأمن والأمان.

ت. سير الحياة الطبيعية في كل مجالاتها.

2. **آثار عدم الاستقرار في الحياة:**

أ- فرض القيود

ب- غياب النظام

ت- سيطرة الأهواء والنزوات لوجود الفراغات.

ث- الإرهاب.

الإرهاب . بالمعنى السليم له[(1)] . هو سبب من أسباب عدم الاستقرار وهو مظهر من مظاهره

ومن ثم تأتي معالجات الإرهاب متعلقة بالاستقرار.

3. **أسباب عدم الاستقرار:**

أ- ضعف الدولة:

ب- غياب الرؤية في البلد

ت- التخلف وعدم توافر احتياجات الحياة بالشكل المطلوب

ث- عدم قناعة النخبة بالنظم

ج- وجود مراكز قوى غير منتظمة وغير منسجمة.

فالصراع الاجتماعي يحدث(نتيجةلغيابالانسجاموالتوازنوالنظاموالاجماعفيمحيط اجتماعيمعين .

ويحدثايضانتيجةلوجودحالاتمنعدمالرضىحولالمواردالماديةمثلالسلطة والدخلوالملكيةاوكليهمامعا .

اماالمحيطالاجتماعيالمعنيبالصراعفيشملكلالجماعاتسواء

([1]) ومن تعريفات الإرهاب المقاربة تعريف المجمع الفقه الإسلامي بكونه (العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان : (دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه) ، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق...) قرار المجمع الدورة 16 مكة المكرمة ، مجلة المجمع ص 491العدد 15 ، 1423 هـ ـ 2002 م ، ومما يُنتقد على التعريف احتياجه إلى تعريف العدوان والحق لكنه تعريف أقرب.

كانتصغيرةكالجماعاتالبسيطةأوكبيرةكالعشائروالقبائلوالعائلاتوالتجمعاتالسكنيةفيالمدن وحتىالشعوبوالامم
(1)(.

المحور الأول: حاجة التنمية إلى الاستقرار وزاوية نظرها إليه:

لا تنمية بغير استقرار قضية مسلمة بها؛ ونبين ذلك عبر مطلبين حاجة التنمية إلى الاستقرار، ثم زاوية نظر التنمية إلى الاستقرار لتكون كالخلاصة لحاجتها.

الفرع الأول: حاجة التنمية إلى الاستقرار

يُمكن التعبير عن التنمية عبر عنصرين؛ آلياتها الرئيسة، والثاني: عملية رفع التنمية.

العنصر الأول: آلياتها الرئيسة وحاجتها إلى استقرار:

تقوم التنمية على مقومات ثلاث: إنسان، وبيئة ودولة؛ وباينها في الفروع الثلاثة الآتية:

أولاً: حاجة الإنسان إلى استقرار:

الإنسان كأداة للتنمية؛ كيف يعمل الإنسان ويضطلع بدوره التنموي، وهو خائف ذليل، مقيد الحركة والخيارات، ولاهثاً وراء الاحتياجات الضرورية التي يتطلب توفيرها جهدا كلياً أثناء الأزمات.

ثانياً: حاجة الدولة إلى استقرار:

لا جدال في كون الدولة تحتاج إلى الاستقرار حتى تؤدي وظيفتها التنموية، ولا تبقى حبيسة ضرورات مرحلة عدم الاستقرار التي تستلزم الضغط الكامل في الحركة والموازنة، وتأجيل أو توقف متطلبات التنمية باعتبار معالج آثار عدم الاستقرار هي أولوية[2].

ثالثاً: حاجة البيئة إلى استقرار:

نعني بالبيئة هنا حاضنة المجتمع وأنماط مجموعاته وعلاقاته، وكلها تتطلب استقرارا حتى تكون فاعلة في أقصى ما تكون من فاعلية.

العنصر الثاني: حاجة التنمية عند رفعها إلى استقرار:

([1])مقال: داهرندوف: رالف، نظريةالصراعالاجتماعي، عنه: حجازي: أكرم، في الموجزفيالنظريةالاجتماعيةالمعاصرة (2) مجلةعلوموإنسانية، العدد20،ابريل2005م.

[2] يُنظر للإثراء: جهد سلطنة عمان في السعي لذلك: الدرمكي: علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان - 1980 - 2012 ص 167- رسالة ماجستير في العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط 144هـ - 2012م.

نعني برفع التنمية إقامة مجالاتها المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، بكافة أنشطتها وأعمالها من زراعة وصناعة وإدارة ومنشآت وأطر اجتماعية وأسر مجتمعية وسلم مجتمعي ووو وبكل السبل من استثمار، ومشاريع ...

كيف يتصور رفع عملية التنمية بالمشاريع والنشاطات مع عدم الاستقرار

فلا دولة ممكنة.

ولا رجال أعمال عندهم قدرة وإمكانية للتضحية.

ولا رأس مال يمكنه الاستثمار، والاستثمار الذي هو وسيلة التنمية الاستقرار لا يمكن أن يدخل في النشاطات والمشاريع والسوق مع (عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي)[(1)].

وكذلك لا سيرورة اجتماعية في العلاقات بغير تنمية حيث ينشأ الخصام بسبب العوز

كما أن الأسر والزيجات تتقلص لفقد المشاريع السكنية وعدم وجودها، وعدم قدرة الأزواج على توفير متطلبات بناء البيوت.

وكذلك استفادة التنمية الوطنية من الخارج فيما يُطلق عليه التنمية الدولية لا يمكن أن يكون ناجعاً ما لم يكن البلد مستقراً متماسكا وإلا فلا نفع بها . غالباً . فأهداف الخارج ستكون مائلة لمصالحه، ولن تكون مكافئة، ويفرض الخارج ما يشاء لعدم قدرة البلد على المقابلة بسبب عدم الاستقرار.

والخلاصة فإن مريد التنمية الحقة والقائم عليها في البلد مهما كان سمو هدف المرء في طرحه، ومهما كانت قبضته وسيطرته فما لم يكن في سياسته استحضار الاستقرار فلا يمكن أن يصل إلى مبتغاه وإن بدا له التحقق فما يلبث أن ير ذلك {كَسَرَابٍبِقِيعَةٍيَحْسَبُهُالظَّمْآنُمَاءًحَتَّىٰإِذَاجَاءَهُلَمْيَجِدْهُشَيْئًا }[(2)].

الفرع الثاني: زاوية نظر التنمية إلى الاستقرار:

نظر التنمية كون الاستقرار ضروري لوجود هذه التنمية الحقة.

فهو عامل مهم في توافر الموارد المالية، سواء في الادخار الداخلي لتوفر حرية النشاط الاقتصادي وإمكانيته، وكذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي لتوفر الأمن.

[1]) قانة: إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات ـ نماذج ـ استراتيجيات) ص 302،ط 1، عمان: دار أسامة، 2012م.
[2]) (النور: 39).

وكذلك عدم وجود أزمات وتوفر السيولة.

مع ضرورته لتوفير الناس لاحتياجاتهم، ولتمكنهم من تلبية متطلبات حياتهم من زواج وارتباط وتوسع سكن وزيادة رفاهية، وكل هذه ثمار عناصر تنموية ولن تكون على أتمها بغير استقرار.

كما أن الاستقرار هو أحد الأغراض التي توجه إليها التنمية بالمقابل، فالتنمية وسيلة مهمة من وسائل الاستقرار كما سيأتي ذكره في المبحث الثاني.

المحور الثاني: حاجة الاستقرار إلى التنمية وزاوية نظره إليها:

الاستقرار ظاهرة مجتمعية لها أسبابها وعوامل وجودها، فهو يوجد في ظل الرخاء والرفاه والرقي والعزة، وكل تلك القضايا وسيلتها الرئيسة هي التنمية؛ ونبين ذلك عبر فرعين؛ أولهما: حاجة الاستقرار إلى تنمية،والفرع الثاني: زاوية نظر الاستقرار إلى التنمية لتكون كالخلاصة لحاجتها.

الفرع الأول: حاجة الاستقرار إلى التنمية:

من أبرز جهات تكَوُّن الاستقرار خمس: الدولة، الجماعات المجتمعية، الأقاليم، الشعب، الخارج.

أولاً: الدولة ونظامها:

تتطلب الدولة ونظامها إلى تنمية حقيقية، لأنه بالتنمية تقتدر إدارة شؤون البلاد بحنكة لما توفره التنمية من أجهزة وتقنية واقتدار، وهناك ما هو أهم وهو الرضا والرفاهية والعيش الرغيد الذي يولد أداء أجهزة الحكم بصورة طيبة ولا توجد فيها تأثيرات، وكل تلك الأجهزة والأنظمة ما هي إلا وسيلة رئيسة لإيجاد الاستقرار في البلد، فالدولة تكون في أوج قدرتها على الإدارة الرشيدة المقيمة لأسباب الاستقرار، والقادرة على إرجاع الأمور إلى نصابها عند طروء ما يؤثر على هذا الاستقرار، كما أنها تكون قادرة أيضاً على التغلب على آثاره بعد انقضائه.

ثانياً: الجماعات المجتمعية:

ونقصد بها الأحزاب والاتجاهات الدينية، والتكتلات القبلية والجماعات الأنثنية والعرقية،

التنمية تجعلها ثابتة تنصاع ولا يوجد فيها عوامل مساعدة على المشاغبة أو التفلت، فتتقلص مبرراته، ويكون تعدي القادة بما يخل بالاستقرار مستهجناً حتى عند الأتباع.

ثالثاً: الأقاليم:

من أسباب الخلل في الاستقرار خروج الأقاليم عن الطاعة للدولة، وعدم الانصياع وراء النظام، أو طلب الانفصال ونحوه وكل ذلك سببه الرئيس . غالبا . فقد التنمية، أو المناداة بالعدالة الاجتماعية وكل ذلك ينجم عن فقد التنمية، بل حتى أسباب الخلل في الاستقرار غير المتعلقة بالتنمية تضعف عند وجود تنمية حقة بل تذبل مبرراتها . غالباً ـ

رابعاً: الشعب:

من الطبيعي أن الشعب إذا لبيت حاجاته، ووجد الاهتمام بكل مجالاته وعيشه وزواجه ونكاحه وترفيهه، فلا ينصاع لأي توجيه يخل بالاستقرار بل هو سيسعى للحفاظ عليه، وبالتأكيد كل فالتنمية تقلل من ضعف الطبيعة الجماهيرية غير الواعية والقابلة للتحريض والتحريك[1]

فالإنسان بطبعه يميل إلى الاستقرار، ومن شواهده وصف المولى سبحانه لحالة الصحابة قبيل غزوة بدر؛ قال تعالى: {وَإِذْيَعِدُكُمُاللَّهُإِحْدَىالطَّائِفَتَيْنِأَنَّهَالَكُمْوَتَوَدُّونَأَنَّغَيْرَذَاتِالشَّوْكَةِتَكُونُلَكُمْ }[2].

بل ذكر المولى سبحانه كرههم للقتال؛ قال جل وعلا: {كُتِبَعَلَيْكُمُالْقِتَالُوَهُوَكُرْهٌلَكُمْ}[3].

خامساً: الخارج:

اخر له مصالحه، والدول ليست جمعيات خيرية، ومن ثم فوجود التنمية تجعل الخارج يبقى مراعياً لمصالح الطرفين، وحينئذ لن يجد مجالا للتأثير على استقرار البلد لو افترضنا كان هدف البعض، وإن وجد فسيجد أفراداً يبقون منكفئيين مستورين ضعفاء . حال المنافقين ـ ولكن لا يصل خبثهم لأن يفعلوا ما يمس الاستقرار المجتمعي عامة.

فالخارج . غالباً . يبحث عن مصلحته، فإذا وجد تماسكاً، وتوجها تنموياً ناجعاً، فلا يمكنه غير العوم فيما يحقق مصحة الطرفين، وإلا فسيجد ما يصيد فيه منفرداً.

ولعل من الشواهد على رشد عند صلابة البلد ووعيها ما ختم به الدكتور زكي العايدي مؤرخا للبنك الدولي فوصفه بكونه (رفيقاً عظيماً على طريق الإصلاح الاقتصادي الوعر ؛ ولكن بشرط ألا يُعتبر مرشداً للعمى)[4].

---

[1]) يُنظر في طبيعة الجماهير وحالتها الضعيفة: لوبون: غوستاف، سيكولوجية الجماهير ص 61، ترجمة: هاشم صالح، ط 4، بيرت: دار الساقي، 2013م.
[2]) (الأنفال: 7).
[3]) (البقرة: 216).
([4]) العايدي: زكي ، التاريخ السري للبنك الدولي ص 339، ط 1، القاهرة: سينا للنشر، 1992م.

الفرع الثاني: زاوية نظر الاستقرار إلى التنمية:

من زاوية الاستقرار فالتنمية هي ثمرة من ثمار الاستقرار.

كما أن التنمية بالمقابل تُعدُّ وسيلة للاستقرار، فعدم التنمية والتخلف هو سبب رئيس لبروز الاختلالات والصراعات الداخلية.

عدم التنمية يقرب من حضور اخر الخارجي، مما يؤدي إلى إلقاء أرعه لزعزعة الاستقرار.

المحور الثالث: العلاقة المتشابكة والتأثير والتأثر المتبادل بين الاستقرار والتنمية:

نتناول عرض العلاقة المتشابكة عبر ثلاثة أنظار: النظر الأول: خلاصة مركزة على ماهية التشابك والعلاقة، والنظر الثاني: السماح بتقدم أحد الأمرين . الاستقرار أو التنمية، والنظر الثالث: معايير في مقادير التعامل بهما واتخاذ القرار بالاستفادة منهما؛ وبيان ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ماهية العلاقة المتشابكة:

من خلال ما تقدم من أثر التنمية في الاستقرار والعكس بعناصر كلٍّ من التنمية والاستقرار ومكوناتهما.

فإن هناك تأثراً وتأثيراً لكليهما من كليهما، وقد برر أحد الخبراء الصينيين ثبات النمو الصيني ل 30 عاما بينما كان النمو في اليابان أقل من ذلك بكون سياسة الرئيس الصيني كان التأكيد على العلاقة بين الإصلاح . التنمية . والاستقرار[(1)].

وإن كان الأصل في النظر تقدم الاستقرار لكن لا بد من النظر إلى التنمية ولو عن بعد ونحن نطمح بالاستقرار.

وبالمقابل فعندما نهفو إلى التنمية لا بد من الاستقرار.

فإذا كانت التنمية هي الإطعام من الجوع فإن الاستقرار هو الأمن من الخوف[(2)]، ومن ثم فقد نرضى بفقد نوع من الاستقرار لأجل التنمية، كما أننا قد نتنازل عن حق التنمية بُغية الوصول إلى الاستقرار.

[1]) يُنظر مقال:العلاقة الجدلية بين التنمية، الإصلاح والاستقرار
صحيفة الشعب اليومية – الطبعة الخارجية- الصادرة يوم 11 مارس عام 2011- الصفحة رقم: 01
بقلم: وو جيان مين،كبير الدبلوماسيين وباحث في أكاديمية العلوم الآسيوية والأوربية، تُنظر على هذاالرابط http://arabic.people.com.cn/96604/7316348.html
[2]) إشارة لقوله تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} (قريش: 4).

والمعيار لترجيح هذه الكفة أو تلك هي الحالة ومتعلقاتها.

فالحالة هي التي ستؤشر للمخلصين في إيجاد تناغم في فعل الاستقرار والتنمية، وبمقادير كل صنف، والتغاضي أو خفض طموح الرغبة الجامحة للارتفاع إلى تلك الدرجات المرغوبة[1].

الفرع الثاني: السماح بتقدم أحد الأمرين . الاستقرار أو التنمية :

ومع النظر لما تقدم يبقى الأمر الملح ألا وهو ما معيار السماح بالتغاضي عن أيٍّ من الاستقرار أو التنمية، أو بنقصان مقادير الاهتمام والطلب بأحدهما دون الآخر.

فكيف نتعامل للسماح لشيء من عدم الاستقرار مقابل الحفاظ على بعض التنمية، وبالمقابل كيف نرضى بفقد جزء من التنمية وتأجيله بغية التركيز عل مرحلة أسبق ألا وهي الوصول ال استقرار منشود، ولنقف مع المتقابلين في الآتي:

أولاً: التغاضي عن فقد جزء من الاستقرار لأجل مقدار ضروري للتنمية:

يمكن القول بأنه لا بد حينئذ من الآتي:

- لا بد أن يكون فقد الجزء من عدم الاستقرار مؤقتاً.
- وأن يحسب لما بعده وملات الاهتمام بتثبيت النظام فحسب.

ومن ثَم فمن الغفلة والسخف . للحريص على البلد . إطلاق العنان لهدم الاستقرار دون رؤية واضحة لما سيؤول إليه الأمر؛ اعتمادا على أن هدم الاستقرار سيوصل إلى التنمية وهذا ليس سليما على إطلاقه بل لا بد أن تكون الرؤية واضحة بأبعادها

فيما سيتم به رجوع مياه الاستقرار والالتئام المجتمعي.

فمن المستبعد إيصال البلد إلى تنمية ضحي في سبيلها بالاستقرار في تكميم جماعات مجتمعية حية، فلا تلبث أن تعود ومن ثم فلا يُثمر تلك التضحية بالاستقرار تنمية لعدم الوصول للاستقرار المضحى بجزء قبل أن ذلك مؤقت في سبيل الاستقرار المستدام المنتظر، قديماً قالوا: حاكم ظلوم خير من فتنة تدوم

وبالجملة لا بد كون الغرض التنموي هنا يمس حاجة الإنسان الضرورية.

[1]) وللاستزادة والإثراء يُنظر المقال:قراءة في إشكالية العلاقة بني التنمية وعدم الاستقرار السياسي، على هذا الرابط https://platform.almanhal.com/Files/2/70711

كما أنه يلزم أن وجود موازنة متجددة ومستدامة بين الحين والآخر في السماح بقدر من عدم الاستقرار وكون الحصول على قدر التنمية أولى.

ثانياً: السماح بفقد جزء من التنمية بغية تجاوز حالة عدم الاستقرار والتركيز على ضبط الوحدة الداخلية:

ومما يعد معياراً لذلك:

كون المفقود من التنمية ليس فيه حاجة ضرورية للإنسان.

كما لا بد أنه لا بد أن تكون هناك موازنة مع السماح بفقد جزء من التنمية وكون الحصول على قدر الاستقرار أولى.

ويتطلب فقد جزء من التنمية قدرا من الشفافية مع الجمهور، وهو ما أو صت به دراسة [(1)]

الفرع الثالث: مقاربات معيارية في مقادير التعامل بهما واتخاذ القرار بالاستفادة منهما:

1. الأصل كون الحفظ على الاستقرار هو الأولى، ولكن ليس هكذا كقاعدة بل يتم النظر وفقاً للحالة.
2. التي ترجح حاجة الإنسان الأساسية: جوع، أمن، استقرار للمعيشة.
3. مما يتم به تحديد الأولوية مقدار وقت استغراق الوصول إلى الاستقرار، وكون السير نحو الاستقرار واضح المعالم فيتم التضحية بالتنمية مؤقتاً.
4. التوازن بين المصالح والمفاسد في الأمرين من الخبراء هو بالتأكيد المعيار الأمضى دائما.
5. ولو أمكن التوافق كان أوجب وألزم.
6. وفي حالات قد تظهر التنمية وسيلة من وسائل الاستقرار، فتكون أولوية، أو العكس حيث الغالب كون الاستقرار وسيلة التنمية، ويتطلب الأمر التفكير المستمر في جعل التنمية وسيلة إلى الاستقرار، أو بعبارة أخرى نحتاج لتوظيف التنمية في تعميق الاستقرار.
7. التعامل الإيجابي الحذر مع الآخر. الخارج:

لا بد من النظر في أثر الخارج سواء كمنظمات أو دول مؤثرة أثره في عوامل الاستقرار والسعي فيها بغية الوصول إلى الحالة المثمرة للتنمية الحقة، والتي قد لا يرغب الخارج في الوصول إلها، ومن ثم فيحتاج زيادة الحذر عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتجاوز حالة الاستقرار مؤقتاً.

[1] بالحفاظ على قدر من الشفافية بالانفتاح نحو الجمهور؛ يُنظر: الدرمكي: علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان - 1980 - 2012 ص 169.

فالسيادة لا بد ألا تمس، وتعني السيادة (الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي داخل الوحدة السياسية، ورفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من خارجها)[1].

8. لا بد مع كل ذلك من تجدد النظر في الملاءمة والعمل قدر الإمكان لتوظيف الأمرين لخدمة كل منهما.

ومع كل ذلك لا بد من الانتباه إلى وجود هامش ترتفع فيه التنمية حتى مع عدم الاستقرار اللازم للوصول إليها فلا بد من ترك التنمية تمضى في ارتفاعها، مع الدعم لها قدر الإمكان، ومن ذلك مثلاً:

1. إيجاد حرية في بعض الأمور الاقتصادية.
2. الحرص من قبل الحكومة والقائمين على فاعلية بعض متطلبات التنمية والاستثمار من أمن وقضاء وحرية على الأقل في بعض القطاعات المهمة وتوسع مجال الفاعلية كلما أمكن.

الخاتمة

بحمد الله تم ما وفقنا لكتابته لفتح هذا الملف الشائك، وتلك القضية التي أكلت الأخضر واليابس.

وإن كنا نطمح في غور مسالك الموضوع لكن حسبنا أننا أبرزنا القضية وأظهرناها إلى العلن، ولعل ما سطر كاف في إيضاح الصورة والله المستعان.

أولاً: نتائج الدراسة:

ومن النتائج التي وصل إليها البحث:

1. تأثر الاستقرار بالتنمية والعكس وجودا وعدما ونقصا وزيادة.
2. وجود علاقة متشابكة وقوية بين الاستقرار والتنمية.
3. لا يمكن إطلاق كون البدء بالتنمية أو السعي للاستقرار عند الكلام عن حالة معينة، بل يتم النظر وفقاً للواقع ومتطلباته، وإن كان الأصل نظرياً تقدم الاستقرار قبل التنمية.
4. خطورة السعي نحو الاستقرار دون الاكتراث بحالة التنمية ووضعيتها ومآلات السير نحو الاستقرار المنتظر هكذا دون روية.
5. يمكن عمل بعض المقاربات المعيارية لتوضيح العلاقة بين الاستقرار والتنمية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

[1] الأقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ص 136، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.

ومما أوصى به الباحث:

1. ضرورة دراسة موضوع العلاقة دراسة عميقة ومستوعبة، مع بحثها أيضا كدراسة حالة للبلدان.
2. طرق هذا الموضوع في الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات.
3. على الحكومات النظر بروية عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالاستقرار والتنمية.
4. دراسة عدد من القضايا التي لم تتمكن الدراسة من تناولها بعمق نتيجة لطبيعة البحث، ومن ذلك:علاقة الاستقرار الداخلي الموجد للتنمية الحقة بالخارج.

مراجع البحث:

1. القرآن الكريم.
2. الأقداحي، هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.
3. بافضل: أحمد صالح، آليات التنمية في الشريعة الإسلامية، ط 1، تريم: تريم للدراسات والنشر، 1441هـ.2021م.
4. ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب (303/1)، ط 3، بيروت: دارصادر، 1414 هـ
5. حارث:شبليدوهان، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ص 95، تُنظر على هذا الرابطbooks.google.com › books
6. حجازي: أكرم، في الموجزفيالنظريةالاجتماعيةالمعاصرة (2)مجلةعلومإنسانية، العدد20،ابريل2005م.
7. خطير: نعيمة، الأمنكمفهوممطاطيفيالعلاقاتالدولية ... إشكاليةالتعريفوالتوظيفص 245، جامعة الجزائر، 2/ 2018، مقال عل الرابط: http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rare/article/download/217/193/
8. الدرمكي: علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان . 1980 . 2012 . رسالة ماجستير في العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط 144هـ . 2012م.
9. العايدي: زكي ، التاريخ السري للبنك الدولي، ط 1، القاهرة: سينا للنشر، 1992م.
10. قانة: إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات . نماذج . استراتيجيات) ،ط 1، عمان: دار أسامة، 2012م.
11. القيسي: محمد وائل، السلم المُجتمعي: المقومات وأليات الحماية . محافظة نينوي أنموذجاً ـ العراق: مركز نون للدراسات الاستراتيجية، 2017م.
12. لوبون: غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة: هاشم صالح، ط 4، بيرت: دار الساقي، 2013م.
13. المجمع الفقهي، مجلة المجمع الفقهي: رابطة العالم الإسلامي، العدد 15 ، 1423 هـ . 2002 م.
14. مصطفى: إبراهيم وآخرون، المعجمالوسيط(2/ 725)، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
15. المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة . الإيسيسكو، التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي ، إعداد : ، متاح على هذا الرابط http://iefpedia.com/arab/?p=5006 .
16. مين: ووجيان، مقال:العلاقة الجدلية بين التنمية، الإصلاح و الاستقرار

صحيفة الشعب اليومية – الطبعة الخارجية. الصادرة يوم 11 مارس عام 2011- ، تُنظر على هذا الرابطhttp://arabic.people.com.cn/96604/7316348.html